جريدة الجمهورية يوم الخميس
٢٠١٧/١١/٢٢
ص ١٧

من القطاعات تستهدف الدول الافريقية من القطاعات.

مع بدء العد التنازلى لقرار كتابة القيمة على السلع

المخاوف تتزايد من زيادة الأسعار وارتباك الأسواق

تعتزم الحكومة تطبيق أحد أهم القرارات المثيرة للجدل وهو كتابة الأسعار على السلع بداية من العام القادم أى بعد ٤٠ يوماً تقريباً. وبمجرد إعلان القرار ظهرت اعتراضات من المتعاملين فى السوق محيطها ان القرار ظاهره يخدم تنظيم التجارة الداخلية ولكن جوهره عذاب للمواطن «المستهلك» .. لأن الأسعار فى الأسواق سوف تزيد من تطبيق القرار.. بسبب تحوط المنتجين وكتابة أعلى الأسعار تداولاً فى السوق على السلع لاستيعاب الأسعار المختلفة وضمان التوريد لجميع المنافذ باختلاف أنواعها ومواقعها.

المعترضون على القرار وغالبيتهم من المنتجين أكدوا إن القرار شكلاً يخدم الصناعة ولكن لابد من تنظيم التداول والقضاء على العشوائية السائدة فى التجارة الداخلية وعند تحقيق ذلك فقرار كتابة الأسعار سوف يكون فى محله.

أكدوا ان تعدد أسعار بيع السلع بحسب المناطق الجغرافية وحتى أماكن التداول يصعب فى الوقت الحالى من كتابة سعر موحد على السلع لأن البيع فى السلاسل التجارية يختلف عن البقالة العادية والبيع فى أسوان يختلف عن القاهرة الكبرى حيث تكلفة النقل والتداول هى الحاكمة فى تحديد هوامش الربح.

قال أطراف التداول فى السوق ان تطوير التجارة الداخلية هو الفيصل الوحيد لضمان نجاح مثل هذا القرار لأن عشوائية الأسواق وتعدد الحلقات الوسيطة لا تشجع على كتابة الأسعار على المنتجات.

قال المهندس محمد فرج عامر رئيس جمعية مستثمرى مدينة برج العرب ورئيس مجموعة فرج الله لإنتاج الصناعات الغذائية ورئيس لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب ان كتابة الأسعار على المنتجات لا يخدم المستهلك للأسف بل يساهم فى زيادة الأسعار قال ان المصانع تكتب الأعلى سعراً تداولاً لضمان دخول الجميع تحت مظلة المنتج وبالتالى تطرح السلع بسعر واحد فى الصعيد ووجه بحرى وهذا لا يحقق العدالة بل يطفى على طرف لحساب الآخر.

قال عامر ان القرار يساهم أيضاً فى ارتباك الأسواق ويخلق جدلاً واسعاً بين أطراف السوق ويزيد من المنازعات والمشاكل التى لا تخدم التجارة الداخلية.

أضاف عامر ان ضبط ايقاع السوق لا يختزل فى كتابة الأسعار على المنتج بل يجب حماية آليات العرض والطلب دون ممارسات ضارة، مؤكداً ان التكلفة تختلف من مصنع إلى آخر ومن تاجر إلى آخر حسب الامكانيات والقدرات التسويقية.

المهندس محمد حامد شريف رئيس مجلس أمناء مدينة العبور اتفق فى الرأى مع المهندس محمد فرج عامر مؤكداً ان القرار قد يؤدى إلى زيادة الأسعار وبذلك نكون قد ألحقنا ضرراً كبيراً بالمستهلك.

قال شريف ان المصانع ليس لديها مشاكل فى كتابة الأسعار لكن المشكلة فى عملية تداول السلع واختلاف الأعباء المالية من كيان تسويقى لآخر ومن محافظة لأخرى حيث هناك تكلفة متفاوتة القيمة الأمر الذى يتطلب تفاوتاً أيضاً فى سعر المنتج هذا بجانب اختلاف السعر الأصلى للسلعة والجودة التى تتصف بها السلعة من سلعة إلى أخري، فكيف تساوى الجيد بالسيئ، مؤكداً ان القرار يسبب أيضاً رواج تجارة السلع الرديئة وهذا أكيد.

قال شريف ان البيع من المصانع يتم بسعر موحد وان التعامل مع جميع الموردين يتم بسياسة واحدة دون تفرقة حيث يتم التوريد على أرض المصنع.

المهندس ناصر بيان رئيس الجمعية المصرية الليبية لرجال الأعمال ورئيس مجموعة الياسمين للنجف يرى ان كتابة الأسعار على المنتجات هو حق أصيل للمستهلك ولكن يجب ان يتم ذلك فى إطار معايير خاصة هى ضبط ايقاع الأسواق وضمان شفافية التداول قال انه ضد فوضى وانفلات الأسعار لكن فى نفس الوقت لابد من حماية الصناع الجادين من المضاربات لاحتكار الغش وكافة الممارسات التى تخلق مساحات كبيرة بين أسعار السلع الحقيقية وأسعارها فى الأسواق حيث يوجد فرق كبير يؤكد المغالاة الأمر الذى يضر بمصلحة المستهلك.. طالب بيان بانتظام الأسواق وتشديد الأجهزة الرقابية على الأسواق ومنع التلاعب والمخالفات.

الدكتور محمد سعد الدين نائب رئيس الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين إقترح ترك كتابة الأسعار على المنتجات للمنافذ التسويقية وفقاً لتكلفته الخاصة مؤكداً أنه ضد عدم تحديد سعر السلعة ولابد من كتابتها وفقاً لتكلفة كل منفذ تسويقى على حدة وبذلك نكون ساهمنا فى تحقيق العدالة بين الجميع دون المساس بالمستهلك، قال ان تكلفة تداول السلعة يختلف من منطقة إلى أخرى ومن محافظة إلى أخرى حيث هناك أعباء مالية تتحكم فى تسعير السلعة مثل النقل والادارة والخدمات وأسعار المرافق من كهرباء وغاز وصرف صحي.

المهندس محمد فرج عامر

المهندس محمد حامد شريف

المهندس ناصر بيان

الدكتور محمد سعد

أطراف التداول: مطلوب القضاء على عشوائية التجارة .. أولا

الجامعة البريطانية تبحث تحديات الشركات الصغيرة فى مؤتمر دولى